

Distr.: General
10 June 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني بمنع الفساد

فيينا، ٢٢-٢٤ آب/أغسطس ٢٠١١

الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد: سياسات وممارسات
إذكاء الوعي، مع الإشارة خصوصا إلى المواد ٥ و٧ و١٢ و١٣
من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*

ورقة معلومات خلفية من إعداد الأمانة

المحتويات

الصفحة

٣	أولا- مقدمة.....
٥	ثانيا- سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية (المادة ٥ من الاتفاقية).....
٥	ألف- الممارسات الجيدة التي أبلغت عنها الدول الأعضاء.....
٨	باء- المبادرات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات.....
١٠	ثالثا- منع الفساد في القطاع العام (المادة ٧ من الاتفاقية).....
١٠	ألف- الممارسات الجيدة التي أبلغت عنها الدول الأعضاء.....
١٣	باء- المبادرات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات.....
١٤	رابعا- منع الفساد في القطاع الخاص (المادة ١٢ من الاتفاقية).....
١٤	ألف- الممارسات الجيدة التي أبلغت عنها الدول الأعضاء.....

* هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي.

270611 V.11-83630 (A)



الصفحة

- ١٦ باء- المبادرات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات
- ١٨ خامسا- مشاركة المجتمع في منع الفساد (المادة ١٣ من الاتفاقية)
- ١٨ ألف- الممارسات الجيدة التي أبلغت عنها الدول الأعضاء
- ٢١ باء- المبادرات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات
- ٢٤ سادسا- الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

١- اتخذ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (يُشار إليها في ما يلي بـ "الاتفاقية") في دورته الثالثة المعقودة بالدوحة، قطر من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، القرار ٢/٣ المعنون "تدابير منع الفساد"، الذي قضى فيه بإنشاء فريق عامل حكومي دولي مؤقت مفتوح العضوية (يُشار إليه في ما يلي بـ "الفريق العامل") لكي يسدي إليه المشورة ويساعده في تنفيذ ولايته بشأن منع الفساد. وقد أنشئ هذا الفريق وفقا للمادة ٦٣ من اتفاقية مكافحة الفساد.^(١)

٢- واعتمد الفريق العامل في اجتماعه الأول المعقود في فيينا من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عددا من الاستنتاجات، وأوصى، في جملة أمور، بأن يركّز اجتماعه المقبل على المواضيع التالية:

١٤ ' سياسات وممارسات إذكاء الوعي، مع الإشارة خصوصا إلى المواد ٥ و٧ و١٢ و١٣ من الاتفاقية؛

٢٤ ' القطاع العام ومنع الفساد: مدونات قواعد السلوك (المادة ٨ من الاتفاقية) وإبلاغ الناس (المادة ١٠ من الاتفاقية).

٣- وخلص الفريق العامل كذلك إلى أنه ينبغي أن تواصل الأمانة الاضطلاع بأنشطتها الخاصة بجمع المعلومات ذات الصلة بالفصل الثاني من الاتفاقية، وذلك بالتركيز على الممارسات الجيدة والمبادرات التي تحددها الدول الأعضاء. وأوصى الفريق العامل بأن تواصل الأمانة جمع المعلومات عن الخبرات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات ذات الصلة في مجال منع الفساد، وأن تقدّم إليه تقريرا في اجتماعه المقبل عن الأنشطة المضطلع بها عملا بهذه التوصيات.

٤- ووفقا للاستنتاجات، فإن ورقة المعلومات الخلفية هذه تسعى إلى توفير مجموعة مصنّفة حسب الموضوع من الممارسات الجيدة المتّبعة في مجال منع الفساد فيما يخص أول واحد من الموضوعين المبينين أعلاه، وهو سياسات وممارسات إذكاء الوعي، مع الإشارة خصوصا إلى المواد ٥ و٧ و١٢ و١٣ من الاتفاقية. ويرد في ورقة معلومات خلفية أخرى (CAC/COSP/WG.4/2011/3) عرض للممارسات الجيدة في مجال منع الفساد في القطاع العام، ولا سيما فيما يتعلق بالمادتين ٨ و١٠ من الاتفاقية.

(1) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

٥- ولا يُقصد بهذه الورقة أن تكون شاملة، برغم السعي فيها إلى مراعاة المعلومات المقدّمة من الدول الأطراف في الاتفاقية والمبادرات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات ذات الصلة.

٦- وقد أُعدت هذه الورقة على أساس المعلومات المقدّمة من الحكومات ردّاً على مذكرة الأمين العام الشفوية (A/67/45/2011 CU المؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠١١، والمذكرة الشفوية التذكيرية (A/67/2011 CU المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، كانت قد وردت تقارير من كل من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وألمانيا، وأوروغواي، وباكستان، والبحرين، وبنما، والجمهورية التشيكية، وجورجيا، ورومانيا، والسلفادور، وسويسرا، وشيلي، والصين، والفلبين، وفييت نام، وقبرص، وكمبوديا، ولاتفيا، ومدغشقر، ومصر، والمكسيك، وموريشيوس، والنمسا، ونيكاراغوا، واليابان. وتتناول هذه الورقة معلومات ذات صلة مباشرة بالمسائل الموضوعية التي هي محور تركيز هذا التقرير. وسيُتاح النص الكامل لهذه التقارير على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب).

٧- وتودّ الأمانة في سياق ورقة المعلومات الخلفية هذه أن تشير إلى ورقة معلومات خلفية متعمّقة بشأن تعزيز معايير المسؤولية والمهنية والسلامة لدى الصحفيين في الإبلاغ عن الفساد، قُدّمت إلى الفريق العامل في دورته السابقة (CAC/COSP/WG4/2010/6). وتودّ الأمانة أيضاً أن تشير إلى ورقة غرفة اجتماعات معنونة "التقدم المحرز فيما يتعلّق بالشباب والفساد" (CAC/COSP/WG4/2011/CRP.1)، قُدّمت إلى الفريق العامل في دورته الأولى.

٨- كما تودّ الأمانة في سياق هذه الورقة الإشارة إلى أنها تلقت، حتى يوم ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، معلومات من الدول الأطراف الخمس والستين التالية في الاتفاقية عن وجود سلطات متخصصة فيها بمكافحة الفساد تشرف على تنفيذ سياسات مكافحة الفساد الوقائية وفقاً لأحكام الفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية: الاتحاد الروسي، والأردن، وأرمينيا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوغندا، وآيسلندا، وباكستان، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبولندا، وبوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، وبيرو، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً، والدانمرك، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، والصين، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا،

وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، والمغرب، وملديف، ومنغوليا، وموريشيوس، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، وهايبي، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا- سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية (المادة ٥ من الاتفاقية)

ألف- الممارسات الجيدة التي أبلغت عنها الدول الأعضاء

٩- تُكَلِّف الهيئة المتخصصة بمكافحة الفساد في معظم الولايات القضائية التي تُنشئها بمهمة إضافية هي نشر المعلومات عن مكافحة الفساد وتنفيذ أنشطة إذكاء الوعي المحددة الأهداف. وتؤدي هذه المؤسسة، باعتبار ما تقوم به كذلك من جمع للممارسات الجيدة في مجال مكافحة الفساد، دورا مهماً في التعاون والتنسيق عبر الحدود وفقا لأحكام المادة ٥ من الاتفاقية.

١٠- وأصبحت المواقع الشبكية للسلطات المختصة، ومنها الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد والوزارات ذات الصلة، عنصرا هاما من أنشطة إذكاء الوعي التي تستهدف الجمهور على أوسع نطاق ممكن. وعادة ما تبين هذه المواقع الشبكية والبوابات الإلكترونية المجانية التي يمكن استخدامها بسهولة من أي مكان في العالم، ولاية هذه السلطات واستراتيجياتها وأولوياتها وإنجازاتها وأنشطتها الحالية، وغالبا ما تقدم معلومات إضافية عن كيفية المشاركة في الجهود المبذولة لمنع الفساد. وقامت السلفادور في عام ٢٠١١ بتوحيد تصاميم المواقع الشبكية الخاصة باثنتين وستين مؤسسة حكومية، وجعلتها بنظام تصفح الإنترنت نفسه، لتبسط بذلك وتيسر وصول الجمهور إلى المعلومات المعروضة في المواقع.

١١- وثمة طريقة مباشرة أكثر لإطلاع الجمهور على أنشطة الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد، ألا وهي أنشطة "الأبواب المفتوحة" التي نفذت في لاتفيا على سبيل المثال. وتقوم المؤسسة المعنية في "أيام الأبواب المفتوحة" بدعوة الجمهور لكي يطلع على أنشطتها "من الداخل" بعد الإعلان عن الحدث قبل إقامته بوقت كاف. وقد تشمل الأيام المذكورة الاجتماع بالموظفين العاملين في الهيئة المتخصصة في مكافحة الفساد وزيارة أماكن عملها ومشاهدة المعارض الخاصة بالمشاريع والأنشطة التي تضطلع بها السلطة المختصة وجمع الكتيبات أو الحصول على معلومات مباشرة من الموظفين عن الحملات أو فرص المشاركة.

١٢- وتدعو الفقرة ٤ من المادة ٥ من الاتفاقية إلى أن تتعاون الدول الأطراف فيما بينها ومع المنظمات الدولية أو الإقليمية ذات الصلة على وضع وتعزيز سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية. ويمكن أن يشمل ذلك التعاون مشاركة الدول في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى منع الفساد. والمبادرة الفيتنامية لمكافحة الفساد (المبادرة الفيتنامية) التي

اشتركت في تنظيمها هيئة التفتيش الحكومية في فييت نام والبنك الدولي، هي مثال على مبادرة تعاونية تجمع بين مختلف جوانب أعمال مكافحة الفساد الوقائية. وتحدّد المبادرة الفيتنامية لعام ٢٠١١ وتؤيّد مقترحات مشاريع بسيطة وابتكارية وعملية من أجل استنساخها لاحقاً وتوسيع نطاقها بفضل منح الابتكار. وباعتبار أنّ المبادرة الفيتنامية حلّت محلّ "يوم الابتكار في فييت نام" لعام ٢٠٠٩، الذي مُنحت فيه جوائز الخمسة وعشرين من أكثر المشاريع إبداعاً وجدوى واستدامة في إطار مسابقة وطنية شارك فيها ١٥٢ مرشحاً، فإنّ هذه المبادرة تنظم أيضاً منتدى لتبادل المعارف على هامش حفل توزيع الجوائز.

١٣- ومن الممارسات التي يجري الإعداد لها في جورجيا لمنع الفساد بالتركيز على مستوى الكفاءة في تقديم الخدمات العامة ما يسمّى "دار العدالة". وتعتبر "دار العدالة" في جورجيا على أنّها "مكتب جامع متعدد الخدمات" يقدم طائفة متنوعة من الخدمات العامة في موضع واحد فيما يتعلق بقطاع العدالة. وبعد الانتهاء من إقامة دور العدالة في تبيليسي وثلاث مدن أخرى، ستكون قادرة على تقديم خدمات موحّدة في مكتب واحد للسجل العام الوطني والسجل المدني وكتاب العدل وسلطات أخرى، وتيسّط من ثم الإجراءات الإدارية بشكل كبير. وأبلغت بنما عن وضع مبادرة مماثلة يُطبق فيها مبدأ المكتب الجامع المتعدد الخدمات على قطاع الإسكان.

١٤- وُفّدت في الفلبين مبادرة تهدف أيضاً إلى تعزيز عملية تقديم الخدمات العامة بموجب قانون مكافحة البيروقراطية (٢٠٠٧). وتتألف هذه المبادرة من مسح تقييمي لجمع معلومات عن مدى امتثال الوكالات والوحدات الحكومية المحلية لمعايير الخدمات، المعروفة باسم موثيق المواطنين، وهو يقيس مستوى أداء هذه الوكالات والوحدات ومدى رضا الزبائن عما تقدّمه من خدمات مباشرة. وثمة مبادرة أخرى ذات صلة لمراقبة الامتثال لقانون مكافحة البيروقراطية (ARTA Watch)، وهي عبارة عن آلية "معاينة" لمستوى امتثال الوكالات لأحكام القانون المذكور. وتؤكد المبادرة مبادئ تقديم الخدمات بكفاءة وتنتشر مواد عن الحملات المنظمة ذات الصلة.

١٥- وتخضع مشاريع القوانين واللوائح التنظيمية في أرمينيا لتقييم إلزامي بشأن ما قد يترتب عليها من نتائج في مجال مكافحة الفساد، وهو تقييم تجريه وزارة العدل لما تتيحه مشاريع القوانين من إمكانات تسهيل الفساد أو تقليله إلى أدنى حد. وتُجرى بعد التقييم مناقشة عامة مدتها ١٥ يوماً حول مشروع القانون، الذي يُنشر على الموقع الإلكتروني للسلطة التي تتولى صياغته.

١٦- ويعكف الاتحاد الروسي أيضا على تقييم قوانينه ولوائحه ومشاريع قوانينه في مجال مكافحة الفساد. وأفضت عملية تقييم أجرتها أجهزة النيابة العامة على نطاق واسع في عام ٢٠١٠ إلى تحديد عدد كبير من القوانين التي رُئي أنها تتضمن عناصر تساعد على ممارسة الفساد، مما أسفر عن تعديل تلك القوانين. وتُحدّد منهجية إجراء تقييمات مكافحة الفساد وإطارها التنظيمي بموجب مرسوم حكومي، يُسند مهمّة إجراء هذه التقييمات إلى وزارة العدل، والنيابة العامة، ووكالات حكومية أخرى، وكذلك منظمات المجتمع المدني.

١٧- وتواصل الأرجنتين توثيق عُرى التعاون على المستوى دون الوطني، وتعزيز تطبيق سياسات الشفافية في الحكومات الاتحادية والمقاطعات والبلديات. وقد شرعت البلديات بإعداد جرد منهجي للإطار التشريعي من أجل الوقوف على حالة القوانين ذات الصلة بسبل الحصول على المعلومات، والأخلاقيات العامة، ومشاركة المجتمع المدني، والاشتراك العمومي، والهيئات المسؤولة عن هذه المسائل.

١٨- وإجراء عمليات استعراض طرائق منع الفساد هو من الاستراتيجيات الجديرة بالذكر التي اعتمدها بعض الدول بهدف القضاء على فرص ممارسة الفساد. فقد أحررت اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في موريشيوس مثالا عدّة دراسات متعمقة عن نظم وإجراءات الهيئات العامة، المعروفة باسم عمليات استعراض طرائق منع الفساد، بغرض التوصية بإدخال تحسينات أو إصلاحات من شأنها أن تمنع حصول المخالفات وأعمال الفساد. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان قد أُجري ٢٧ استعراضا في ٢٤ هيئة عامة، وأصدرت ٩٦٧ توصية في هذا المضمار، شملت إدخال تعديلات على التشريعات. وضمّانا لتنفيذ هذه التوصيات بفعالية وسرعة، تُعقد اجتماعات مع الإدارة لاستطلاع آرائها، وتجرى عمليات متابعة بعد ستة أشهر من إصدار التقرير بغية رصد مدى تنفيذ التوصيات.

١٩- ومن الممارسات ذات الصلة إجراء تقييمات دورية في رومانيا لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وتولت منظمة دار الحرية غير الحكومية (Freedom House) مراجعة تنفيذ أول برنامج وطني لمنع الفساد للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤. ووفقا لما جاء في تقرير التقييم (٢٠٠٥)، فقد أحدثت رومانيا مجموعة من الصكوك القانونية عن المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد. ومن بين التدابير الناجحة الجديرة بالذكر قانون حرية الحصول على المعلومات، والقرار القاضي بأن يصرّح كبار الشخصيات وموظفو الخدمة المدنية بشفافية بملكاتهم وبوجود أي تضارب للمصالح، وإنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد. وأجرت فرقة من الخبراء المستقلين في نهاية عام ٢٠١٠ تقييما لأحدث استراتيجيتين من استراتيجيات رومانيا في مجال مكافحة الفساد (للفترتين ٢٠٠٥-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠١٠)، وخلص

الفريق في تقريره المنشور في نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى أن الاستراتيجيتين قد نُفذتا إلى حد كبير وأن عددا كبيرا من التدابير اتخذ لمكافحة الفساد في فترة قصيرة من الزمن.

باء- المبادرات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات

٢٠- يعكف فريق إدارة القطاع العام التابع للبنك الدولي على إنشاء شبكة معارف لهيئات مكافحة الفساد. ويدرس الفريق العوامل المؤثرة على مدى فعالية هذه الهيئات، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووزارة الخارجية الأميركية والمفوضية الأوروبية. وتهدف المبادرة إلى جمع معارف منظمة عن هيكل الهيئات وخبراتها وإنشاء شبكة معارف تُودع فيها هذه المعلومات للاختصاصيين الممارسين والخبراء. وأفضت هذه الجهود إلى تحقيق ما يلي:

١- جمع بيانات مفصلة بواسطة دراسات استقصائية من ٥٥ هيئة لمكافحة الفساد عن هيكل الهيئات وولاياتها وخبراتها؛ و٢- تجميع ٨ دراسات حالة متعمقة؛ و٣- تصميم بوابة إلكترونية مفتوحة على شبكة الويب تتضمن المعلومات المُجمّعة، يُزعم تدشينها في آب/أغسطس ٢٠١١. ويرد ملخص بأهم نتائج دراسات الحالة والبيانات المُجمّعة بواسطة الدراسات الاستقصائية في ورقة يُرتقب إصدارها في "الكتيب الدولي لاقتصاديات الفساد".

٢١- وفرغت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من إعداد دراسة استطلاعية في الآونة الأخيرة عن مشاركة المواطن والمستخدم في تقديم الخدمات العامة. وتهدف الدراسة المذكورة إلى تقديم لمحة عامة عن الممارسات الوطنية بشأن "الإنتاج المشترك" في مختلف فئات الخدمة واستبانة التحديات والمخاطر التي تعترض التنفيذ، مثل الاحتيايل وسوء الإدارة وانعدام الشفافية وأطر المساءلة. ويُختتم التقرير بعرض قائمة مرجعية لدعم الجهود الوطنية في ميدان التنفيذ وتحديد الاتجاهات المختطة للمتابعة، بما فيها تحسين تقييم هذه الممارسات من حيث فعالية تكلفة ورصد الممارسات المبتكرة بواسطة مرصد يُعنى بهذه الممارسات في القطاع العام.

٢٢- ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع شركائه، ومنهم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، دعما تقنيا لحمسين بلدا على الأقل من أجل وضع استراتيجيات وأطر وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز قدرات مؤسسات مكافحة الفساد على مستوى السياسات والاختصاصيين الممارسين على حد سواء. وفي عام ٢٠١٠، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "منهجية لتقييم قدرات هيئات مكافحة الفساد على أداء المهام الوقائية". ويجري توسيع نطاق هذه المنهجية، التي تُستخدم لإجراء تقييمات في كل من الجبل الأسود وكوسوفو وتركيا ومولدوفا، لتشمل تقييم أداء هيئات مكافحة الفساد المكلفة بولايات في

بمجال الإنفاذ. وسيُعلن عن بدء العمل بهذه المنهجية في المؤتمر السنوي للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٢٣- ويتولى العديد من شبكات المعارف الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جمع ونشر الممارسات الجيدة في مجال الوقاية من الفساد. فعلى سبيل المثال، تقوم شبكة الممارسين في مجال مكافحة الفساد، التي يديرها مركز براتيسلافا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤلفة من اختصاصيين ممارسين وخبراء معينين بمكافحة الفساد، بتسهيل تبادل المعارف فيما بين المؤسسات لتلبية طلبات محددة بشأن الحصول على المساعدة التقنية. وتتعهد شبكة الممارسين في مجال مكافحة الفساد قاعدة بيانات تضم معلومات عن الأطر المؤسسية والقانونية المعمول بها في بلدان المنطقة في ميدان مكافحة الفساد وحيز عمل مفتوح أمام عدد محدود من الأشخاص يسهّل التواصل فيما بين الأعضاء.

٢٤- وتواظب المبادرة المشتركة بين مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ على عقد حلقات دراسية بشأن مسائل تتعلق بمنع الفساد تتناول مواضيع ذات صلة بالقطاع العام. فعلى سبيل المثال، شكّلت الحلقة الدراسية الإقليمية الثامنة المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٩ بشأن منع الفساد، منتدى لبلدان آسيا والمحيط الهادئ لكي تعرض وتبادل الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد.

٢٥- وفي عام ٢٠١٠، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) وكذلك وكالة التعاون التقني الألمانية ومعهد بازل للحكومة ومعهد الدراسات المتعلقة بالحكومة (بنغلاديش)، بإعداد "مذكرة إرشادية بشأن التقييم الذاتي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: تجاوز الحد الأدنى"، التي توفر منهجية لإجراء تحليل شامل لنظم مكافحة الفساد من خلال دراسة تشريعات البلدان وممارساتها وإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وتؤيد هذه المذكرة الإرشادية عملية استعراض تنفيذ الاتفاقية، وتسهم في الإصلاحات الوطنية في ميدان مكافحة الفساد.

٢٦- ويوفر المكتب الخبرات ويقدم المساعدة التقنية لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقية. وقد نُفّذت مشاريع في عدة بلدان، منها أفغانستان واندونيسيا والعراق ونيجيريا، بشأن بناء القدرات في مجال مكافحة الفساد، وتناولت المشاريع المذكورة جانبي الوقاية والإنفاذ. وقُدّمت المساعدة التقنية أيضا على المستوى الإقليمي للبلدان الناطقة بالعربية وبلدان شرق أفريقيا ووسطها وبلدان غرب البلقان. كما يقدم المكتب المساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد في إطار برنامجه الخاص بالمرشدين في مجال مكافحة الفساد، وهو برنامج يهدف عموما إلى توفير

خبراء متخصصين في الموقع على المدى الطويل من خلال تعيين خبراء معينين بمكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية المكلفة بمنع الفساد ومكافحته. وخلال عام ٢٠١١ سيعين مرشدون في كل من كينيا بنما وتايلند وفيجي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثاً- منع الفساد في القطاع العام (المادة ٧ من الاتفاقية)

ألف- الممارسات الجيدة التي أبلغت عنها الدول الأعضاء

٢٧- تركّز المادة ٧ (القطاع العام) من الاتفاقية على نظام إدارة الموارد البشرية في سياق الخدمة المدنية والمبادئ الأساسية للشفافية والكفاءة والنزاهة. وينطوي هذا الأمر على كفالة تغليب المعايير الموضوعية في تعيين الموظفين العموميين وإتاحة فرص تعلّم مستمر وتقاضى أجور كافية ومنصفة وتهيئة ظروف عمل مواتية للموظفين في الخدمة المدنية. وقد واءمت بلدان كثيرة نظمها الخاصة بالتوظيف في الخدمة المدنية مع هذه المعايير وأقامت ممارساتها في مجال التوظيف على مبادئ الجدارة والإنصاف والكفاءة، وفقاً لما تنص عليه التشريعات أو اللوائح التنظيمية ذات الصلة.

٢٨- ويزداد استخدام الإنترنت بوصفه آلية للإعلان عن منافسات التوظيف، كما يزداد اعتماد النظم الإلكترونية لتجهيز الطلبات. فقد أبلغت جورجيا على سبيل المثال عن اتباعها إجراءات مبسطة لتعيين الموظفين في القطاع العام، يُعلن بموجبها عن إجراء منافسات التوظيف إلكترونياً في موقع مكتب الخدمة المدنية على شبكة الويب، ما أدى إلى توفير كبير في الوقت. كما أبلغ عدد من البلدان الأخرى، ومنها رومانيا، عن إجراء المنافسات كأساس لتعيين موظفي الخدمة المدنية.

٢٩- وفي مصر، تتولى لجنة الشفافية والنزاهة التابعة لوزارة الدولة للتنمية الإدارية استعراض وتنقيح القوانين. وأعدت هذه اللجنة مشروع قانون بشأن الوظائف العامة لتحسين القدرة على التنافس ومبدأي الجدارة والكفاءة في اختيار موظفي الخدمة المدنية ومطابقة الأجور مع نوعية الأداء ووضع سياسات كفؤة لتحديد الأجور. واتخذ عدد من الخطوات الرامية إلى سنّ هذا القانون، بوسائل من قبيل تعيين موظفي الخدمة المدنية من خلال نشر إعلانات موجهة إلى عموم السكان تأميناً لتكافؤ الفرص وأتمتة عملية تعيين موظفي الخدمة المدنية والإعلان عن الوظائف الشاغرة على بوابة الخدمات الإلكترونية الخاصة بالحكومة، تعزيزاً لمبادئ الشفافية والنزاهة والحياد. كما أنشئت آلية للمراقبة والمتابعة يعلن بموجبها عن جميع القرارات المتخذة بصدد إبرام العقود.

٣٠- ويسلم الكثير من البلدان بأهمية تقاضي موظفي القطاع العام لأجور كافية، ويُستخدم القطاع الخاص في بعض الحالات كنقطة مرجعية في تحديدها. ففي اليابان على سبيل المثال، يُستعان بتوصية الهيئة الوطنية لشؤون الموظفين بشأن تحديد الأجور من أجل وضع جداول مرتبات موظفي الخدمة المدنية بما يتماشى مع أجور نظرائهم في القطاع الخاص.

٣١- ورفعاً لمستوى وعي موظفي الخدمة المدنية، أحدث المجلس الوطني الياباني المعني بأخلاقيات الخدمة العامة "الأسبوع الوطني لأخلاقيات الخدمة العامة"، الذي تقدّم خلاله للجميع محاضرات ورسائل إلكترونية عن موضوع الأخلاقيات في الخدمة العامة. وهذه المبادرة تكمل خطة التدريب الشاملة للهيئة الوطنية اليابانية لشؤون الموظفين، والتي تشمل التدريب على القيادة وبرامج تدريب المدربين بغرض التحسين المستمر لأنشطة التدريب، فضلاً عن إعطاء دورات للموظفين من جميع المستويات والفئات تأييداً لمقولة إن موظفي الخدمة المدنية هم "في خدمة المواطنين كافة". وأفادت باكستان أيضاً بأن مكتبها الوطني لشؤون المساءلة شنّ حملات تركّز على إشراك الموظفين العموميين، وخاصة الجدد، في أنشطته للتوعية التي تبرز الآثار السلبية المترتبة على الفساد.

٣٢- وذكرت الصين أنها تتبع نهجاً لتوعية موظفي الخدمة المدنية يُعتمد فيه على أمور في جملتها إتيان الموظفين العموميين سلوكاً مثالياً يقتدي به نظراًؤهم. كما تنظم امتحانات للموظفين الراغبين في تقلد مناصب قيادية في الإدارة العامة تُختبر فيها معرفتهم بقواعد وقوانين الحوكمة الرشيدة. وتجري أيضاً مقابلات بشأن هذا النوع من الحوكمة مع المرشحين لتقلد المناصب القيادية قبل تسلمهم مقاليد الأمور.

٣٣- وذكر العديد من الدول الأطراف أنه اعتمد برامج للتعلّم الإلكتروني للموظفين العموميين، أو أنه بصدد إطلاق هذه البرامج. وقد تتسم البرامج المذكورة بطابع عام وتنطبق على جمهور عريض، أو قد تستهدف فئات محددة من الموظفين. ووضعت الأرجنتين نظاماً لتدريب الموظفين العموميين إلكترونياً على الأخلاقيات والشفافية في مجال الإدارة. ويجري إعداد دورة دراسية بالمراسلة عن "الأخلاقيات والشفافية ومكافحة الفساد" موجهة إلى الموظفين العموميين على مستوى الإدارة العليا، ومن المزمع أن يعتمدها معهد الإدارة العامة الوطني. ومن المقرر أيضاً أن يُدشن في ألمانيا برنامج للتعلّم الإلكتروني مكون من ست نماذج يهدف إلى تثقيف الفئات المستهدفة، من قبيل قادة الفرق والمسؤولين الذين يشغلون مناصب حسّاسة، فضلاً عن عامة الموظفين.

٣٤- وأفادت سويسرا بأنها عاكفة على وضع منهاج أساسي لمكافحة الفساد يهتم معظم موظفي الدولة، سيتواصل توسيع نطاقه وسيستكمل بدورات متخصصة موجهة لقطاعات محددة ودوائر الحكومة. وتراعي هذه المبادرة نتائج تقييم أجراه فريق عامل مشترك بين الوزارات لبرامج التدريب الفني لموظفي الخدمة المدنية السويسرية، مما استخلص منه ضرورة وضع معيار أدنى للسلوك في المؤسسات كافة.

٣٥- ويتيح اعتماد قوانين جديدة في سويسرا فرصة مواتية لإطلاع موظفي الخدمة المدنية بانتظام على حقوقهم وواجباتهم. فقد شنت حملة توعية واسعة النطاق على مستوى القطاع العام بفضل بدء نفاذ التعديل الذي أُدخل في الآونة الأخيرة على قانون الموظفين الاتحادي، الذي سُنَّ مؤخرًا. بموجبه واجب الإبلاغ عن الجرائم والانتهاكات المرتكبة على موظفي الخدمة المدنية، وحقهم في الإبلاغ عن سائر المخالفات. وأخطر موظفو الخدمة المدنية عن طريق البريد العادي بالتعديلات التي أُدخلت على القانون لضمان علمهم التام بحقوقهم وواجباتهم.

٣٦- وكثيرا ما تستهدف سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية قطاعات محددة. فقد اعتُمدت في أرمينيا تدابير محددة لمكافحة الفساد في مجال إدارة مرافق الاحتجاز، تشمل سياسة مناوبة حراس السجن، وإمكانية نقل الموظفين إلى وظائف معادلة لتجنبهم البقاء في الخدمة بالمرفق نفسه لفترات طويلة والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر إقامة علاقة حميمة مع السجناء. ومن التدابير المتوخاة أيضا عمليات نقل الموظفين مؤقتا في الفترات التي يُحتجز فيها أحد أقربائهم المقربين في مؤسسة إصلاحية. وزيادة على ذلك، تخضع السجون لإجراءات الرقابة من جانب مراقبين عموميين ووزارة العدل.

٣٧- وفي ما يتعلق بتمويل الأحزاب السياسية والانتخابات، أبلغت رومانيا عن متطلبات الإبلاغ التي يتعين أن تفي بها الأحزاب السياسية، سواء بطريقة اعتيادية أو أثناء شن الحملات الانتخابية. ويُشترط الإعلان عن المؤسسة التي تنظم تمويل الأنشطة السياسية والانتخابية في الجريدة الرسمية وعلى موقعها الإلكتروني. وإضافة إلى متطلبات الإبلاغ، يتضمن قانون الانتخابات عددا من معايير الأهلية للحفاظ على نزاهة من يتقلدون مناصب عامة. فيجب مثلا على جميع المرشحين في الانتخابات لشغل منصب عام أن يصرّحوا بممتلكاتهم ومصالحهم. وعلاوة على ذلك، فإن المرشحين للانتخابات وأزواجهم وأقاربهم وأصهارهم حتى الدرجة الثانية من القرابة لا يمكن أن يكونوا من أعضاء المكاتب الانتخابية.

٣٨- أما في ما يخص التدابير الرامية إلى ضمان الشفافية في تمويل الترشيحات لانتخاب شاغلي المناصب العمومية، فقد أفادت شيلي بأن النفقات الانتخابية تخضع للرقابة. ويُحظر

بموجب القوانين الشيلية ذات الصلة قبول مساهمات مالية من أجنب، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين، أو من كيانات قانونية هي جهات موردة لسلع أو خدمات أو جهات متلقية لإعانات مقدمة من الدولة. فضلا عن ذلك، يجب أن تكون عائدات الأحزاب السياسية متأتية من مصدر شيلي.

٣٩- واعتمدت موريشيوس مدونة لقواعد السلوك تنطبق على جميع المشاركين في الانتخابات، بما في ذلك الأحزاب السياسية أو التحالفات الحزبية والمرشحين ووكلائهم ووكلاء ووكلائهم وأعوانهم ومؤيديهم، وأصبح تطبيق هذه المدونة إلزاميا في الانتخابات العامة التي أجريت في عام ٢٠١٠. وتهدف المدونة إلى استكمال الأحكام القانونية المعمول بها في ما يتعلق بإجراء الانتخابات، ومعالجة مسائل مثل الرشوة والتأثير غير اللائق، والممارسات غير المشروعة وغير النظامية، وإلى ضمان النزاهة في العملية الانتخابية.

باء- المبادرات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات

٤٠- يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار المبادرات الرامية إلى دعم تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات العمومية، المساعدة للبلدان في اعتماد نهج توظيفي قائم على الجدارة في القطاع العام، بوسائل منها إجراء إصلاحات في كمبوديا وأفغانستان فيما يخص تقاضي الأجور على أساس نوعية الأداء ودفع التعويضات.

٤١- وأجرت مجموعة الدول المناهضة للفساد (غريكو) التابعة لمجلس أوروبا، في جولة التقييم الثانية التي عقدها (للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦)، تقييما لجملة أمور منها التدابير التي اتخذتها الدول لمكافحة الفساد في الإدارة العامة. وأوصت مجموعة غريكو بتعزيز ضوابط الرقابة الإدارية، سواء كانت خارجية (قضائية، وإدارية، ومالية) و/أو داخلية (الإدارة التنفيذية، وعمليات مراجعة الحسابات الداخلية والتفتيش) وتعزيز نظم الرقابة. كما أوصت مجموعة غريكو بإنشاء مكاتب أمناء المظالم في المواضيع التي تنعدم فيها. وفي ما يتعلق بشؤون التوظيف، أوصت مجموعة غريكو باتخاذ خطوات من قبيل ما يلي: تعزيز الإشراف على عملية الاختيار والتحقق من سجلات إدانة مقدمي الطلبات وحالات فقدان الأهلية المهنية، وإجراء اختبارات لمستوى الأخلاقيات والنزاهة في أكثر القطاعات عرضة للفساد. وأوصت مجموعة غريكو كذلك بإنشاء نظم فعالة لتقييم أداء الموظفين، وتطبيق معايير النزاهة، وتنظيم دورات دراسية مناسبة بشأن الأخلاقيات المهنية لجميع الموظفين العموميين عند التعيين وأثناء الخدمة. أما في ما يخص الإجراءات التأديبية، فقد رأت مجموعة غريكو أنه ليس لدى بعض الإدارات معلومات عن التدابير المتخذة ضد الموظفين، وأوصت بإنشاء نظم تسجيل مناسبة. كما أوصت المجموعة العديد من البلدان بإنشاء

نظم مراقبة ملائمة لمنع الانتقال غير اللائق للموظفين العموميين إلى العمل في القطاع الخاص ومناوبة الموظفين، وخصوصاً في القطاعات المعرضة للفساد.

٤٢- وأنشأت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية شبكة موارد بشرية في أفريقيا تُعنى بالتأهيل المهني لمديري الموارد البشرية. ومن جملة الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها الشبكة تعزيز التميز والنزاهة والمعايير المهنية في الاضطلاع بإدارة الموارد البشرية في القطاع العام بأفريقيا، وتحديد الممارسات الفضلى وتقاسمها، وتزويد الممارسين في مجال إدارة الموارد البشرية بما يلزمهم من أدوات ونماذج، ومهارات وأساليب وبيانات لتحسين مستوى فعاليتهم في إدارة الموارد البشرية وبرامج التنمية.

٤٣- كما تشجّع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الأخذ بمبادئ الإدارة العامة السليمة من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، وهي عبارة عن مسابقة عالمية سنوية تديرها الإدارة المذكورة.^(٢)

رابعاً- منع الفساد في القطاع الخاص (المادة ١٢ من الاتفاقية)

ألف- الممارسات الجيدة التي أبلغت عنها الدول الأعضاء

٤٤- أفاد بعض البلدان بأنه اتخذ خطوات هامة للاعتراف بالدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في منع الفساد والإسهام في القضاء عليه. ومن الجهود التي شرعت دول، منها الأردن، في بذلها إعداد دراسات استقصائية لتحديد العقبات المتصلة بالفساد التي تواجهها الشركات في مزاولتها لأعمالها. ويمكن، من خلال تحديد المخاطر والتهديدات المشتركة، صياغة تدابير فعّالة للتصدي لها.

٤٥- ويشجّع مكتب مكافحة الفساد في الأرجنتين على التعاون فيما بين المؤسسات وإقامة التحالفات بين القطاعين العام والخاص من خلال إجراء المناقشات وتبادل الخبرات، ويقدم حوافز من أجل اعتماد أفضل الممارسات. فعلى سبيل المثال خضعت المبادرات الدولية والممارسات الفضلى المقدمة من بلدان أخرى للجرد والتنظيم المنهجي بغية تحديد إمكانيات استنساخها، بما فيها المبادرات والممارسات المتعلقة بتنظيم القطاع الخاص الذاتي لمكافحة الفساد.

(2) يرد مزيد من المعلومات عن جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة في ورقة المعلومات الخلفية الأخرى التي أعدتها الأمانة (CAC/COSP/WG.4/2011/3).

٤٦- ووضعت حكومة رومانيا "استراتيجية لتحسين بيئة الأعمال وتطويرها في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤"، تزيد مستوى الشفافية في مجال اتخاذ القرارات ووضع السياسات من خلال تشجيع وتعزيز مسؤولية الشركات ونزاهتها. وتعترم الحكومة في هذا الصدد أن تعدّل التشريعات المتعلقة بالتعاقدات العامة (من خلال تسريع عملية تقييم العروض)، وأن تدخل آليات بشأن مقدّمي العطاءات المدرجين في القوائم البيضاء من معتمدي أخلاقيات العمل التجاري ومبادئ النزاهة. وتهدف الاستراتيجية أيضا إلى تنظيم عملية كسب التأيد في رومانيا، بوسائل منها إنشاء "سجل لممثلي المصالح"، وتحديد الاتصالات مع ممثلي السلطات العامة، واشتراط المساءلة وفرض العقوبات. ويتوخى إجراء تقييم دوري للعقبات الإدارية التي تعترض سبيل مزاولة الأعمال التجارية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

٤٧- وتوثيقا لعرى التعاون بين الوكالات المكلفة بإنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص، أنشأ الاتحاد الروسي مجالس دائمة على مستوى المجتمع المحلي من أجل حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتضم هذه المجالس في عضويتها المدعين العامين والسلطات المكلفة بإنفاذ القانون والسلطات الرقابية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الأحزاب السياسية الإقليمية وأعضاء رابطة المقاولين. وتشكّل المجالس المذكورة منتدى للتداول بين الشركات والوكالات الحكومية، وتُنَاطُ بها مهمة حماية حقوق القطاع الخاص ومصالحه المشروعة.

٤٨- ويخصّص مكتب المدعي العام في الاتحاد الروسي ركنا في الموقع الشبكي الذي يتعهده لموضوع "مكافحة الفساد" للشركات حصرا. ويتيح هذا الموقع للشركات إمكانية الإبلاغ عما يعترضها من عقبات إدارية وحالات التدخل في أعمالها أو الضغوط التي تمارس عليها بوسائل إدارية.

٤٩- وفي ما يتعلق بمنع تضارب المصالح الناجم عن شغل موظفين حكوميين سابقين لوظائف في مؤسسات تجارية أو منظمات غير هادفة للربح، فإنّ قانون مكافحة الفساد الروسي يشترط على هؤلاء الموظفين أن يحصلوا على موافقة من اللجنة المختصة المعنية بالسلوك المهني لموظفي الخدمة المدنية وتنظيم حالات تضارب المصالح. ولا ينطبق هذا الشرط إلا على فئات معينة من الموظفين العموميين السابقين لمدة سنتين بعد انتهاء خدمتهم في الحكومة، ويقتصر على الحالات التي لها صلة بالوظائف التي كانوا يشغلونها في السابق. ويُطبّق تدبير مماثل في شيلي يحظر على القطاع الخاص أن يستعين بخدمات موظفي الخدمة المدنية السابقين ممن شغلوا وظائف في مجال مراجعة الحسابات، في مكتب المراقب المالي العام أو السلطات الجمركية أو كبير مراقبي خدمات الضمان الاجتماعي مثلا، وذلك خلال الأشهر الستة التالية مباشرة لاستقالتهم من المنصب العمومي.

باء- المبادرات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات

٥٠- عُقدت مؤتمرات إقليمية لمكافحة الفساد في إطار المبادرة المشتركة بين مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ، وتناولت هذه المؤتمرات مواضيع ذات صلة بمنع الفساد في القطاع الخاص، مثل تضارب المصالح؛ ودور المعايير الدولية للقانون الجنائي؛ والمبادرات الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد؛ ودور مكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة.

٥١- وتمثل اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجنب في المعاملات التجارية الدولية والتوصية الصادرة في عام ٢٠٠٩ بشأن مكافحة الرشوة، حجر الأساس للذين تستند إليهما جهود منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الرشوة في الأعمال التجارية الدولية. وتشجع التوصية المذكورة الشركات على وضع ضوابط داخلية كافية وبرامج عن الأخلاقيات والامتثال، وتزودها بإرشادات بشأن الممارسات الجيدة تعرض على نظر الشركات، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويُعترف رسمياً بأن اللجنة الاستشارية للشؤون التجارية والصناعية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تمثل وجهات نظر أوساط التجارة والصناعة في عملية التشاور التي تضطلع بها المنظمة. وتشكل اللجنة الاستشارية للشؤون التجارية والصناعية حلقة وصل بين الشركات والحكومات، وهي شبكة من أهم الاتحادات الصناعية واتحادات أرباب العمل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فضلاً عن تنسيقها مع الرابطة الإقليمية والرابطة المعنية بمسائل محددة وغيرها من رابطة الشركات.

٥٢- وقام اتفاق الأمم المتحدة العالمي الذي هو بمثابة وسيلة للتعاون بين الأمم المتحدة وقطاع الأعمال بوضع العديد من أدوات مكافحة الفساد، ومنها دليل عن محاربة الفساد في سلسلة التوريد وإرشادات بصدد الإبلاغ عن مدى الامتثال للمبدأ العاشر لمكافحة الفساد. وقد اشترك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) مع اتفاق الأمم المتحدة العالمي في وضع أداة للتعليم الإلكتروني في القطاع الخاص لمكافحة الفساد. وتوفّر هذه الأداة المؤلفة من ست نمائط تفاعلية مبنية على حالات مستمدة من الواقع بشأن الفساد، إرشادات ملموسة لأعضاء أوساط الشركات عن التطبيق العملي لمبادئ مكافحة الفساد على أساس أحكام الاتفاقية. وتسعى الأداة إلى تحقيق الهدف المزدوج المتمثل في رفع مستوى الوعي بمخاطر الفساد وتوعية القطاع الخاص بما يمكنه المساهمة به في مكافحة الفساد. وقد عُرضت هذه الأداة على الجمهور يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (اليوم الدولي لمكافحة الفساد)، وهي متاحة مجاناً في كلا الموقعين الشبكيين للمنظمتين.

٥٣ - كما تربط المكتب علاقة عمل وثيقة بمبادرات كبرى أخرى لمكافحة الفساد موجهة إلى القطاع الخاص، تشمل مؤسسة الشفافية الدولية وغرفة التجارة الدولية ومبادرة الشراكة من أجل النزاهة التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي. وفي عام ٢٠١١، شارك المدير التنفيذي للمكتب مثلاً في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي المعقود في دافوس-كلوسترز بسويسرا، وفي اجتماع المنتدى ذاته بشأن أوروبا وآسيا الوسطى المعقود في فيينا.

٥٤ - وتركز مجموعة العشرين على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في إطار تنفيذها لخطة عملها لمكافحة الفساد، التي اعتمدت بسيول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، شارك المكتب في المؤتمر المعنون "تضافر جهود أوساط الأعمال والحكومات في مجموعة العشرين من أجل مكافحة الفساد"، الذي نظّمته بدعم من المكتب رئاسة مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبحثت فيه التحديات أمام الامتثال في مجال مكافحة الفساد، واستعرضت فيه مبادرات مكافحة الفساد في قطاعات محددة. وبحث الاجتماع الممارسات التجارية الأكثر تعرضاً للفساد وحدد خطوات معينة يمكن أن تتخذها الشركات والحكومات لبلوغ أهداف خطة عمل مجموعة العشرين لمكافحة الفساد. وقدم المكتب مقترحات ملموسة بشأن الأعمال التي يمكن أن تنهض بها أوساط الأعمال للقضاء على الفساد، ومنها الاستثمار في مجال تعزيز مستوى النزاهة في القطاع العام بالبلدان النامية، وفي الحفاظ على سلاسل التوريد التجارية بمنأى عن الفساد.

٥٥ - وعلاوة على ذلك، أطلق المكتب في عام ٢٠١١ ثلاثة مشاريع لمكافحة الفساد بتمويل من مبادرة سيمنز للنزاهة، تركز على أهمية الاتفاقية بالنسبة للقطاع الخاص. ويسعى أول مشروع من المشاريع المذكورة الذي يحمل عنوان "برنامج التوعية والتواصل" إلى التعريف بالاتفاقية لدى الشركات، وتشجيعها على موازنة برامجها المعنية بالنزاهة مع أحكام الاتفاقية. والغرض من المشروع الثاني المعنون "تحفيز الشركات على التحلي بالنزاهة وإبداء التعاون وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، هو تعزيز التعاون بين القطاع الخاص والسلطات الحكومية، وخصوصاً المكلفة منها بإنفاذ القانون. وهو مشروع يهدف إلى إنشاء نظم تقدم حوافز قانونية للشركات لتشجيعها على الإبلاغ عما يقع داخلها من حالات فساد. أما المشروع الثالث المعنون "الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل النزاهة في نظم الاشتراء العمومي"، فيهدف إلى زيادة مناعة هذه النظم إزاء الفساد. وسيُنفذ المشروعان الأخيران على سبيل التجربة في المكسيك والهند وسيشملان أيضاً تجميع الممارسات الجيدة والعبر المستخلصة ونشرها.

خامسا- مشاركة المجتمع في منع الفساد (المادة ١٣ من الاتفاقية)

ألف- الممارسات الجيدة التي أبلغت عنها الدول الأعضاء

٥٦- غالبا ما تشمل حملات التوعية بث مواد دعائية على شاشة التلفزيون أو عبر الراديو، أو نشر مواد الحملات المنظمة في وسائط الإعلام المطبوعة أو النشرات الجدارية وفي مواقع الإنترنت. وأفادت لاتفيا بأنه عُرض في إطار حملة شُنت في عام ٢٠٠٧ إعلان مصور يحمل شعار "الفساد إساءة استغلال للصلاحيات المخولة". وقد عُرض الإعلان على شاشات التلفزيون وكان من ضمن فقراته موقع شبكي يضم منتدى نقاش إلكتروني.

٥٧- وعُرضت على شاشات التلفزيون بأرمينيا سلسلة من الأفلام والبرامج الوثائقية عن قضايا الفساد البارزة. وتناولت هذه الأفلام في المقام الأول موضوع التسوية الناجحة للقضايا البارزة التي تورط فيها مسؤولون من ذوي المناصب الرفيعة. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تجري الهيئة المسؤولة عن أنشطة التوعية بمكافحة الفساد مقابلات تُنشر وقائعها في وسائط الإعلام. وذكرت باكستان أنها شنت حملات بواسطة رسائل نصية قصيرة وأنها بثت رسائل لمكافحة الفساد خلال رحلات الطيران التي تسيرها شركة الطيران الوطنية. كما ذكرت باكستان أنها أصدرت طوابع بريدية بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد.

٥٨- وقد شاركت البلدان التي لديها مجتمعات متديّنة في نشر معلومات عن مكافحة الفساد بالاستعانة بالتجمّعات الدينية أو عن طريق زعماء الجماعات الدينية. وأفادت مدغشقر بأنّ من المعترف به أنّ المنظمات الدينية "هيئات وسيطة" لسلطة مكافحة الفساد في مدغشقر، وتُنشر بانتظام مقالات عن المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد في المنشورات الدينية للطوائف الدينية المحلية، وتُسهّم من ثم في تعميم الرسالة على نطاق واسع.

٥٩- واتخذ العديد من البلدان تدابير تسهّل إسهام الجمهور في عمليات اتخاذ القرار. ويُضفي الطابع المؤسسي في معظم البلدان على إسهام المجتمع من خلال إنشاء هيئات أو أفرقة عاملة مشتركة بين المؤسسات غالبا ما تضم في عضويتها ممثلين عن وزارتي العدل والداخلية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من ناحية، وممثلين عن منظمات غير حكومية والقطاع الخاص والنقابات العمالية أحيانا من ناحية أخرى. وتشارك هذه الهيئات في عمليات التشاور التي تسبق سنّ التشريعات، وهي تملك صلاحية الإدلاء بتعليقات على بعض مشاريع مقترحات القوانين وطلب تفسيرها أو تبريرها، أو صياغة توصيات لكي تنظر فيها الهيئة التشريعية المعنية.

٦٠ - وأنشئ في مصر مركز العقد الاجتماعي من خلال مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء المصري، وذلك لترسيخ عُرى الثقة بين المواطنين والحكومة. ويشارك المركز في صياغة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد ويعدّ مؤشرات ودراسات لتقييم الحوكمة ومدى استشراف الفساد على المستوى القطاعي. وأفادت بنما أيضا بأنها اتخذت تدبيرا يركّز على المستوى القطاعي ويتمثل في إنشاء "مجالس استشارية معنية بشؤون المساءلة"، تزوّد المجتمعات المحلية بتقارير عن مدى تقدم وإنجاز أعمال ومشاريع وبرامج التنمية الاجتماعية التي تُنفذ تحت رعاية الحكومة الوطنية، وذلك بقصد تقييم التنفيذ واتخاذ تدابير تصحيحية عند الاقتضاء.

٦١ - وتشتمل سياسات التوعية التي ينتهجها كثير من البلدان على برامج تثقيفية لطلبة المدارس والجامعات بوصفها عنصرا ثابتا من عناصر الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الفساد، بهدف توعية أفراد المجتمع بمخاطر الفساد ومظاهره قبل أن ينهوا تعليمهم. وفي هذا السياق، أفادت لاتفيا بأنها أجرت بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ مسابقات رسم للأطفال عن تصورهم للفساد.

٦٢ - وأفادت الصين بأنها تنفذ برامج تثقيفية عن موضوع النزاهة في إطار المخيمات الصيفية والشبوتية المنظمة لفائدة تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية، كما أشارت إلى مشاركتها الفاعلة في تعزيز ثقافة النزاهة من خلال الأعمال الفنية والأدبية وفن الخط وإعلانات الخدمة العامة، بأشكال منها الرسوم الكاريكاتورية والملصقات والإعلانات التلفزيونية.

٦٣ - كما عدّلت المنهاج الدراسي للصف الثانوي العاشر في الأردن ليشمل مادة دراسية عن هيئات مكافحة الفساد. وأجريت بالتعاون مع وزارة التربية مسابقة بين المدارس لاختيار أفضل مقال ورسم كاريكاتيري في هذا المضمار. وزيادة على ذلك، أُعدّت مادة دراسية عن تعريف الفساد وآثاره المدمرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويجري حاليا تدريسها في الجامعة الأردنية.

٦٤ - وأفادت عدّة بلدان بأنها أشركت طلبة المدارس الثانوية بوصفهم من الفئات المستهدفة في أنشطة التوعية التي تضطلع بها، أو بأنها بصدد تنقيح مناهجها التعليمية في هذا الخصوص. وفي مدغشقر، أطلق المكتب المستقل لمكافحة الفساد (بيانكو) "شبكة لتعزيز النزاهة والاستقامة" لطلبة المستويين الثانوي والجامعي، يضطلع الطلبة أنفسهم في إطارها بأنشطة في مجال حشد طاقات طلبة زملائهم من الطلبة، ليعززوا من ثم مصداقية رسالة مكافحة الفساد لدى متلقيها. والغرض من هذه المشاركة المباشرة والفاعلة للطلبة هو تعليمهم كيفية تولى المسؤولية من أجل مستقبل خال من الفساد واتخاذ الخطوات اللازمة لتأمينه.

٦٥- وبالمثل، فإن الهياكل والبرامج القائمة في موريشيوس تستهدف قطاعات أو فئات محددة من الجماهير، كالمرين والمدربين المهنيين ومديري الشؤون التعليمية والنقابات العمالية وزعماء الشباب والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية. فقد أنشئ مثلا ما مجموعه ٢٦ ناديا من أندية تعزيز النزاهة في المدارس الثانوية، ومُنحت في عام ٢٠١٠ جوائز نزاهة لثلاثين مشروعا صغيرا في مسابقة شاركت فيها ٢٧ منظمة من المنظمات غير الحكومية والمجتمعية. ويجري العمل على قدم وساق مع فنانيين منذ عام ٢٠٠٥ من خلال وزارة الثقافة والفنون لتشجيع الأعمال الدرامية التي تتناول مواضيع مكافحة الفساد. كما يجري شنّ عدد من حملات وسائط الإعلام بالاستعانة بجميع قنوات الاتصال الممكنة لرفع مستوى وعي السكان، بما فيها حملات في المدارس الابتدائية والثانوية بهدف الوصول إلى أكثر من ٧٠.٠٠٠ طفل سنويا.

٦٦- وأبلغت الأرجنتين عن الكيفية التي قد تفضي إلى وضع مزيد من مواد التوعية والتعليم بفضل مشاركة الطلبة في أنشطة مكافحة الفساد. وطُلب من الطلبة، من خلال عقد اجتماعات لاستطلاع آرائهم وإجراء دراسات استقصائية، أن يتبادلوا ما يحملونه من أفكار عن الفساد. وأعدّ تحليل نوعي وكمي للردود استخدم لاحقا أساسا يُستند إليه في تصميم أدوات تثقيفية في الفصول الدراسية. وثمة مشروع أرجنتيني آخر لا يشرك طلبة المدارس الثانوية فحسب، بل أيضا أسرهم ومدرسيهم في سلسلة من الدورات الدراسية والمناقشات وحلقات العمل التثقيفية. وكان آخر نشاط تثقيفي تم هو إعداد صحف وقائع تربوية بسيطة عن مكافحة الفساد لمعلمي المدارس الثانوية بالاقتران مع شريط فيديو قصير عُرض في ثلاث حلقات عمل لإثارة النقاش في ما بين الطلبة حول القضايا المتعلقة بالأخلاقيات والنزاهة والفساد.

٦٧- وقدمت النمسا تقريرا عن المدرسة الصيفية الدولية لمكافحة الفساد التي أصبحت الآن تحت رعاية الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد التي تتخذ من النمسا مقرا لها. وتُعقد في كل موسم صيف دورة دراسية تحت عنوان "تلاقي النظرية والممارسة" لمدة أسبوعين، تجمع بين موظفي الخدمة المدنية وأكاديميين وغيرهم من أصحاب المصلحة لتعزيز عملية تبادل المعلومات والتواصل حول المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد على المستوى الدولي. وقد استُوحيت، بفضل الخبرة المكتسبة من هذه المبادرة، فكرة تنفيذ مشروع إقليمي بعنوان "الدورة التدريبية الأوروبية على مكافحة الفساد"، الغرض منه أن يكون ذا منحى عملي أكبر، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذه في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٦٨- وأنشأ العديد من السلطات الوطنية خطوطا هاتفية مباشرة أو حسابات بريد إلكتروني لتسهيل إبلاغ عامة الجمهور عن حوادث الفساد. ويوجد في الجمهورية التشيكية خطوط

هاتفية مباشرة مستقلة تشغلها منظمات غير حكومية وبعض الوزارات والبلديات. ويسدي الخط الهاتفي المباشر رقم "١٩٩" الذي تشغله منظمة غير حكومية المشورة القانونية للمواطنين الذين يبلغون عما يشهده القطاع العام والخاص من حوادث فساد. وبالموازاة مع ذلك، تتلقى وزارات كل من المالية، والعدل، والعمل والشؤون الاجتماعية وسلطات البلدية عبر خطوط الهاتف المباشر وحسابات البريد الإلكتروني التي تفتتحها بلاغات عن ممارسات الفساد في ما يخص السلطة المعنية. وتعكف لجنة الخدمة المدنية بالتعاون مع اللجنة المعنية بمراجعة الحسابات ومكتب أمين المظالم في الفلبين على وضع مبادرة لإنشاء منصة على الإنترنت للإبلاغ عما يُرتكب من انتهاكات ومخالفات في أجهزة الحكومة. وسيمكّن برنامج الإنترنت هذا الجمهور من تقديم بلاغاته بسرية تامة ورصد التقدم المحرز في التحقيق في شكاواه.

٦٩- ويجري في كمبوديا وضع مبادرة للتوعية ترمي إلى تسهيل الإبلاغ عن أنشطة الفساد بشكل ملموس، حيث سُركب "صناديق بيضاء" للإبلاغ عن الفساد على طول طريق برياً مونيفونغ بوليفارد في بنوم بين، وذلك في إطار مشروع تجريبي لجعل الطريق المذكور "شارعاً نظيفاً (حالياً من الفساد)".

باء- المبادرات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات

٧٠- تشارك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مشاركة فاعلة في تعزيز مبدأ الحكومة المفتوحة بوصفه من القيم الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الرشيدة للشؤون العامة. وقد عملت المنظمة المذكورة على مدى السنوات العشر المنصرمة على إعداد أطر تحليلية وعمليات تحليل مقارنة ومبادئ لتعزيز مستوى الشفافية وزيادة مشاركة المواطنين في صياغة السياسات والخدمات. وأصدرت المنظمة مجموعة "مبادئ توجيهية بشأن وضع السياسات بطريقة مفتوحة وشاملة"، توفر إطاراً تستفيد منه البلدان في تعزيز ممارساتها ومؤسستها بشأن صوغ السياسات بطريقة مفتوحة وشاملة. وفي عام ٢٠٠٨، أجرت المنظمة تقييماً لمدى تنفيذ البلدان الأعضاء فيها لهذه المبادئ. ويشير التقرير المعنون "التركيز على المواطن: إشراك الجمهور من أجل تحسين السياسات والخدمات"، إلى أنه برغم إحراز بعض التقدم لا تزال البلدان تواجه تحديات بشأن التنفيذ العملي لوضع السياسات بطريقة مفتوحة وشاملة، ولا سيما في ما يتعلق بإنشاء الأطر القانونية والمؤسسات وحقوق المواطن في الحصول على المعلومات وفي المشاركة. وتعتزم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تستعرض مبادئها وتحديثها لتصبح متوائمة مع الاهتمامات السياسية الناشئة عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي.

٧١- ومنذ عام ٢٠٠١ والمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عاكف على تنفيذ برنامج عن "الأخلاقيات والفساد في قطاع التعليم" بهدف تقييم طبيعة الفساد ونطاقه وتحديد الممارسات والحلول الجيدة في هذا المضمار. ويولي هذا البرنامج، الرامي إلى تنقيف صنّاع القرار والمديرين والمخططين وأعضاء وكالات التنمية وممثلي المجتمع المدني، اهتماما خاصا لطائفة واسعة من المجالات المعرضة لممارسات الفساد، ومنها تمويل المدارس، وإدارة شؤون المدرسين وسلوكياتهم، والعقود العامة، وإعداد الكتب المدرسية وتوزيعها، وتنظيم الامتحانات، واعتماد مؤسسات التعليم العالي والتدريس الخصوصي. ويركّز البرنامج المذكور على البحوث والتدريب والحوار بشأن السياسة العامة، وقد وضع في إطاره العديد من الأنشطة بالتعاون مع الشركاء، وخصوصا البنك الدولي ومركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد ومؤسسة الشفافية الدولية ومعهد المجتمع المفتوح ووكالات ثنائية.

٧٢- ويشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدد من أنشطة المساعدة التقنية للتوعية. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية المبادرات الرامية إلى إسماع صوت المجتمع المدني وتعزيز حقوق الإنسان والتشجيع على المشاركة في العمليات الديمقراطية. ويوفر الصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمويل لمشاريع مبتكرة وتحفيزية بشأن أمور منها اتخاذ تدابير وقائية مثل مشاركة المجتمع المدني وتمكين المجتمعات المحلية. ويعمل البرنامج المواضيعي العالمي لمكافحة الفساد من أجل فعالية التنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تسهيل تبادل المعارف وجمع الممارسات الجيدة وإقامة أواصر التآزر بين الأنشطة البرنامجية على الصعيد القطري والمعارف المكتسبة على المستوى العالمي. وأعدت شعبة المجتمع المدني التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٩ أداة معرفية عالمية بشأن تعزيز المجتمع المدني والمشاركة المدنية خدمة للتنمية تحت عنوان "إسماع صوت من لا صوت لهم والمساءلة من أجل تحقيق التنمية البشرية: استراتيجية عالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز المجتمع المدني ومشاركته".

٧٣- وأنشئت الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (الأكاديمية) المشار إليها أعلاه في أعقاب مبادرة اشترك في اتخاذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وجمهورية النمسا والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال وأصحاب مصلحة آخرون، وأصبحت منظمة دولية مستقلة في ٨ آذار/مارس ٢٠١١. وقد أنشئت هذه الأكاديمية لكي تكون بمثابة مركز تميز مستقل في مجال التوعية بمكافحة الفساد والتدريب على مكافحته والتواصل والتعاون بشأنه، فضلا عن إجراء بحوث أكاديمية عنه. وبفضل النهج الشامل الذي يتبعه البرنامج الأكاديمي

للأكاديمية، فإنه سوف يتيح فرص تعلم موحّدة وأخرى مخصّصة، بوسائل منها البرامج المعتمدة للدراسات الأكاديمية، وسوف يستخدم أدوات على الإنترنت وأخرى للتعلم عن بُعد لجعل منتجاته في متناول أوسع طائفة ممكنة من أصحاب المصلحة. ويُتوقَّع أن تطلق الأكاديمية برنامجها الأكاديمي الكامل في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٧٤- ويعكف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) على وضع أداة لتعزيز تبادل المعلومات هي المكتبة القانونية للتشريعات والأحكام القضائية المتصلة بالاتفاقية والمستقاة مما يزيد على ١٧٥ دولة والمنظمة وفقا لمتطلباتها. والهدف الرئيسي من هذه المكتبة هو جمع آخر المعارف القانونية الموثوقة عن مكافحة الفساد وتنظيمها ونشرها للمساعدة على تعزيز تنفيذ الاتفاقية والتصديق عليها أو انضمام الدول غير الأطراف إليها. وهذه المكتبة القانونية هي جزء من مشروع أوسع نطاقا يُعرف باسم Tools and Resources for Anti-Corruption Knowledge (الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد)، وهي عبارة عن بوابة إلكترونية على الإنترنت ومنتدى للتعاون بين الممارسين المتخصصين والمؤسسات الشريكة. وتجمع وتنشر في هذه البوابة المعارف القانونية وغير القانونية عن مكافحة الفساد واسترداد الموجودات، بما فيها دراسات الحالة والممارسات الفضلى وتحليلات السياسات العامة، وتحصل على الدعم من المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الشريكة الأخرى.

٧٥- وترتبط المكتب علاقة تعاون وثيقة مع تحالف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهو شبكة عالمية مكوّنة من ٢٤٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني موجودة في أكثر من ١٠٠ بلد ملتزم بمنع الفساد والترويج للتصديق على الاتفاقية وتنفيذها. وقد اعتمد التحالف في الآونة الأخيرة وثيقة تأسيسية وانتخب لجنة تنسيق مؤلفة من ١٢ عضوا، منهم مؤسسة الشفافية الدولية بوصفها الأمانة. ولفسح المجال أمام منظمات المجتمع المدني لكي تقدّم إسهامات مفيدة في تنفيذ الاتفاقية، نظّم المكتب دورة تدريبية مشتركة مع التحالف في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠١١ لنحو ٣٥ مشاركا من المجتمع المدني من كل من أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

٧٦- ويتيح اليوم الدولي لمكافحة الفساد فرصة سنوية لرفع مستوى الوعي عالميا بتبعات الفساد السلبية، ومنها تبعاته على الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية المستدامة وقدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية ومنع النزاعات. وفي عام ٢٠١٠، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب، مثلما فعلا في العام السابق، في شنّ حملة اليوم الدولي لمكافحة الفساد بعنوان "قولك 'لا' له وزن" (Your No Counts)، التي تركّز على كيفية تأثير الفساد سلبا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دوليا. وتشير التقديرات إلى أنّ هذه

الحملة المشتركة استهدفت جمهوراً تعداده ٩٥ مليون شخص من خلال الفعاليات الإعلامية والأنشطة المدعومة من الدول وإسهامات المجتمع المدني والمناقشات العامة، وكذلك الملصقات والإعلانات.

٧٧- واضطلع عدد من المكاتب القطرية التابعة للمكتب بأنشطة في مجال التوعية بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد. إذ قام المكتب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إندونيسيا وشركاؤه مثلاً بشن حملات والاضطلاع بأنشطة، شملت إقامة حفل موسيقي واستعراض وإنشاء قرية لمكافحة الفساد، مما فسح المجال أمام التعاون بين المنظمات المحلية والخبراء ووسائل الإعلام والجمهور على مكافحة الفساد. واحتفلت هيئة التفتيش العامة الفيتنامية والمكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فييت نام باليوم الدولي لمكافحة الفساد من خلال شن حملة "قل لا للفساد" ("Say NO to Corruption"). وُبثت برامج إذاعية عن أحكام الاتفاقية والعناصر الرئيسية لحملة مكافحة الفساد عبر قنوات الراديو والتلفزيون الوطنية الرئيسية في وقت الذروة.

سادسا- الاستنتاجات والتوصيات

٧٨- اللوحة العامة الواردة في هذا التقرير عن الممارسات المتبعة في منع الفساد وسياسات وممارسات التوعية به ليست شاملة على الإطلاق، ولا تقدّم هذه الورقة تحليلاً نوعياً لتبعات هذه الممارسات. ولعلّ الفريق العامل يشجّع الدول على أن تتبادل في ما بينها ما تكتسبه من خبرات وتستخلصه من عبر في مجال تنفيذ السياسات والتدابير والممارسات التي يتناولها هذا التقرير. كما إنّ الدول مدعوّة إلى تقديم ما لديها من آخر المعلومات والمبادرات الجديدة أو المنقحة والتطرق بتفصيل إلى الممارسات السالفة الذكر، حيثما اقتضى الأمر ذلك.

٧٩- ولعلّ الفريق العامل يجري أيضاً تقييماً شاملاً للتقدّم المحرز حتى الآن في تنفيذ أحكام منع الفساد وفي الجهود المبذولة لرفع مستوى الوعي بمشكلة الفساد. ولعلّه يستند كذلك إلى توصياته ويقترح سبلاً أخرى كفيلة بتعزيز تنفيذ أحكام الاتفاقية بشأن منع الفساد.

٨٠- ولعلّ الفريق العامل يقوم، بوجه خاص، بتحديد ومناقشة السبل والوسائل الكفيلة بمواصلة تكوين رصيد معرفي تراكمي. وسعياً إلى مواصلة إقامة التعاون بين الدول الأطراف والمنظمات الدولية أو الإقليمية ذات الصلة في تعزيز وتطوير سياسات وممارسات وقائية لمكافحة الفساد وتقاسم الممارسات الجيدة، لعلّ الفريق العامل يقترح سبلاً كفيلة بتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين الدول والمنظمات الدولية من أجل وضع منتجات وأدوات

معرفية وإقامة تعاون تقني. ولعلّ الفريق العامل يقوم تحديداً بمواصلة تشجيع الدول الأطراف على تعزيز الأنشطة الإقليمية لمنع الفساد، بوسائل منها عقد حلقات عمل إقليمية بشأن تبادل الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة.

٨١- ولعلّ الفريق العامل يؤكّد أيضاً على أهمية أنشطة التدريب والتوعية في مجال منع الفساد في القطاعين العام والخاص على جميع المستويات، ويهيب بالدول الأطراف أن تجعل هذه الأنشطة جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات والخطط الوطنية لمكافحة الفساد.

٨٢- ولعلّ الفريق العامل يوصي كذلك الدول الأطراف، باعتبار أن مبادراتها الموجهة تحديداً إلى القطاع الخاص لا تزال محدودة حتى الآن، بأن تكثف جهودها في هذا المجال وتكرّس المزيد من اهتمامها لتوثيق عرى الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص.

٨٣- وفي ما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات، لعلّ الفريق العامل يقدم إرشادات بشأن ترتيب احتياجات المساعدة التقنية من حيث الأولوية للإعانة على تعزيز تدابير منع الفساد وجهود التوعية به. ولعلّ الفريق العامل يناقش كذلك السبل الكفيلة بتعظيم مستوى الاستفادة من الموارد المتاحة لتقديم المساعدة التقنية ويقترح وسائل للتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين في هذا الصدد.